نشاط الاستهلاك

1 .مفاهيم أساسية في الاستهلاك:

1.1. تعريف الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"؛

ويشير تعبير الاستهلاك إلى العبارة اللاتينية "كوم سوما"، والتي تعني إنهاء أو تدمير، ففكرة الاستهلاك مرتبطة بفكرة الاختفاء والزوال، ومن هنا كانت الوظيفة الأولى للمستهلك هي تدمير السلعة أو الخدمة من خلال استخدامها والاستفادة منها؛

ومن هنا أيضا كانت التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وبين السلع الاستهلاكية الفورية والسلع الاستهلاكية المستمرة، وهذا الاختفاء والتدمير هو الذي يبرر ضرورة إعادة إنتاج سلع استهلاكية جديدة لمواجهة الطلب المتجدد والمستمر، وهو ما يفسر استمرار النشاط الإنتاجي.

2.1. تعريف المستهلك:

قد يكون المستهلك "فردا"، أو "عائلة"، أو "وحدة تنظيمية"، فالمقصود بالمستهلك هي وحدات الاستهلاك، أي تلك الوحدات التي تتخذ قرارات الاستهلاك، وليس من الضروري أن تتكون وحدة الاستهلاك من فرد واحد ففي كثير من الأحوال يقصد بوحدة الاستهلاك مجموعة من الأفراد يتخذ نيابة عنهم أحد الأفراد كل قرارات الاستهلاك.

فالعائلة مثلا تعتبر وحدة استهلاكية رغم أنها تتكون من عدد من الأفراد، وكذلك قد تكون وحدة الاستهلاك عبارة عن مؤسسة معينة، وهكذا فإننا عندما نتحدث عن وحدات الاستهلاك إنما نقصد كافة مراكز إصدار القرارات المتعلقة بالاستهلاك.

3.1. تعريف النشاط الاستهلاكي:

يمر النشاط الاستهلاكي، أو العلاقة بين المستهلك والاستهلاك بعدة مراحل مترابطة ابتداء من تواجد الوحدة الاستهلاكية، ثم تولد الحاجة الإنسانية، ثم محاولة الحصول على السلع والخدمات، فتحقق الإشباع أو المنفعة، ومن خلال هذه المراحل يبدو سلوك المستهلك، والذي ينصرف أساسا إلى القرارات والأنشطة المترابطة للأشخاص المندمجة أساسا في الشراء واستخدام السلع والخدمات، فهذه السلع والخدمات هي التي تحقق عن طريق الاستهلاك الإشباع أو المنفعة.

والأصل أن يتم الاستهلاك بالحصول على المنفعة وتحقيق الإشباع ولكن نظرا إلى استحالة قياس المدى الحقيقي للحصول على المنافع، فقد جرى العمل على تقدير الاستهلاك بالحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولو لم يتم الانتفاع بها مباشرة وإنما امتد ذلك خلال فترة من الزمن، وبذلك يشير الاستهلاك إلى جانبين وهما:

من جانب الإنفاق الاستهلاكي، ومن جانب آخر السلع الاستهلاكية، ويقصد عادة بالاستهلاك "الإنفاق الاستهلاكي"، وهو يمثل جزء من الدخل الذي تنفقه وحدات الاستهلاك للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية.

2. أنواع الاستهلاك:

هناك عدة أنواع للاستهلاك نذكر منها:

1.2. الاستهلاك الوسيط: ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا، أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بـ"مستلزمات الإنتاج" أو "السلع الوسيطة والتي تتمثل في المواد الأولية، و السلع نصف المصنعة لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

2.2. الاستهلاك النهائي: ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، بحيث لا يختلف الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي عن كونه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطع العائلي.

ويتكون الاستهلاك النهائي العائلي من عنصرين هما:

أ. **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليه أيضا "استهلاك الأفراد"، أو "استهلاك القطاع العائلي" كما يعني حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، وبناءا عليه فإن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

ب. **الاستهلاك العام:** هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا "الاستهلاك الجماعي".

وهناك فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام نذكرها:

- إن القرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية؛
- إن السلع والخدمات التي تدخل ضمن نطاق الاستهلاك الخاص تُقَومُ بـ"سعر السوق" أي "سعر المستخدم"، أي بسعر التكلفة أي تكلفة عناصر الإنتاج وتشمل الربح مضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة بما فيها (الضرائب المباشرة- الإعانات) ويضاف إليها تكاليف النقل والتسويق وذلك وفق المعادلة التالية:

سعر المستخدم(سعر السوق) = سعر المنتج(سعر التكلفة) + صافي الضرائب غير مباشرة+ هامش تجاري.

أما الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام فإنها لا تقوم على أساس سعر السوق وتقدر بالعلاقة:

قيمة الخدمة العامة= قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لإنتاج الخدمة + قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة

فقيمتها على أساس تكلفتها تكون على عاتق قطاع الخدمات الحكومية.

3. العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

يؤثر في إنفاق الأفراد على طلب السلع والخدمات جملة من العوامل المؤثرة نذكرها في النقاط التالية:

1.3 . الـعوامل الـذاتية:

ويظهر أثرها في تحديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى دخل معين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فالإقلال من الاستهلاك ينطلق من دوافع ذاتية نذكرها:

- **دافع الحيطة** الذي يجعل الفرد يحدد الجزء الذي يحتفظ به من دخله لمواجهة الحالات الطارئة؛
- **دوافع المستقبل للمرض والكبر؛**
- **دوافع الاحتساب يخلق الاستشعار بالحاجات المستقبلية؛**
- **دافع تحسين المستوى المالي** يجعل الفرد يقلل من الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل؛
- **دافع التبين والاستقلال المالي** الذي يشجع الفرد على عقد صفقات والدخول في مضاربات في البورصات،
- **دافع الشح وحب تجميع المال** كسلوك ذاتي من غير غايات أو أهداف.

وحسب الاقتصادي "جون مينارد كينز" تتمثل العوامل الذاتية المؤثرة في الاستهلاك في:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.

2.3.الـعوامل الـموضوعية:

حسب الاقتصادي "كينز" هي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطات لزيادة درجة "نزوع الفرد نحو الاستهلاك" أو لإنقاصه بغض النظر عن المستوى العام لدخله، ويدخل في هذه العوامل الربح والخسارة التي تطرأ على الأصول الرأسمالية التي يملكها المستهلك والتي لا تحدث تغييرا في الدخل.

وتعتبر العوامل الموضوعية عوامل كمية يمكن قياسها وهي:

- **الدخل:** يؤثر الدخل في الاستهلاك تأثيرا طرديا فزيادة الدخل ينعكس في زيادة شراء السلع والخدمات والعكس صحيح؛
- **المستوى العام لأسعار السلع:** تؤثر أسعار السلع تأثيرا عكسيا على الاستهلاك، فإرتفاع أسعار السلع يقلل من الإنفاق الإستهلاكي للأفراد؛
- **أسعار السلع البديلة:** إن ارتفاع أسعار السلع يؤدي بالمستهلك إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها وكمثال التخلي عن استهلاك السلع المستوردة والإكتفاء ببدائلها من السلع المحلية؛

- **العوامل البيئية والموقع الجغرافي:** يتأثر الاستهلاك بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث أن الاستهلاك يختلف بين المناطق الحضرية والنائية، فسكان الحضر يختلف نمط استهلاكهم على نمط سكان الريف؛
- **معدل الفائدة:** حسب الاقتصادي "كينز" تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للادخار، فزيادة أسعار الفائدة يشجع الأفراد على التوجه نحو الادخار على حساب تقليل الاستهلاك.